

كلمة السيد عبد الله حمدوك الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بمناسبة الحدث التاريخي لبدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ

4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. أديس أبابا.

يصادف هذا اليوم الحدث التاريخي لبدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومن الأهمية بمكان أن يسعى الالتزام العالمي إلى بقاء ظاهرة الاحتباس الحراري عند مستوى لا يتجاوز زيادة قدرها درجتين مئويتين على المستويات ما قبل الصناعية، وهي العتبة التي يرى العلماء أنها الحد الذي يمثل السلامة، التي إذا ما تم تجاوزها فإن تغير المناخ سيصبح أمرا لا رجعة فيه.

عندما أبرم اتفاق باريس في كانون الأول/ديسمبر عام 2015، كان من المتوقع أن يدخل حيز النفاذ في عام 2020. ولكن في ضوء الحاجة الماسة التي تطرحها أزمة المناخ لم يستغرق الاتفاق سوى 11 شهرا فقط ليدخل حيز النفاذ.

وهذا ما يجعل المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في الفترة من 7 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2016، على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بوضع آليات وأحكام لتفعيل اتفاق باريس. وقد أطلق على هذا المؤتمر بحق مؤتمر التنفيذ أو مؤتمر اتخاذ الإجراءات.

لقد عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع المؤسسات الأفريقية الشقيقة لتعزيز وجود أفريقيا في مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين بإقامة "جناح أفريقيا" الذي من شأنه أن يستفيد من نجاح الجهد نفسه الذي بُذل في المؤتمر الحادي والعشرين. وستذهب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى المؤتمر الثاني والعشرين وهي على قناعة بأنه لا بد لاتفاق باريس من أن يلبي حاجات أفريقيا. ولذلك فإننا نحمل معنا إلى مراكز الرسائل الرئيسية التالية التي انبثقت عن المناقشات التي جرت في مؤتمرنا السادس بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا الذي عقد في إطار التحضير لمؤتمر الأطراف الثاني والعشرين. وتحت هذه الرسائل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على أن يتمتعوا بروح القيادة في تنفيذ اتفاق باريس.

- إن السرعة غير المسبوقة التي دخل بها اتفاق باريس حيز النفاذ تستلزم توجيه نداء عاجل لتحرك البلدان الأفريقية التي لم تُصدق بعد على الاتفاق لإعادة النظر في المساهمات المقررة المحددة وطنياً لضمان تعزيز الترابط والمواءمة بين الخطط والأولويات الوطنية للتنمية، فضلا عن وسائل التنفيذ.

- لقد اضطلعت أفريقيا بدور رئيسي في إبرام اتفاق باريس. ويجب على الدول المتقدمة الوفاء بواجباتها فضلا عن التزاماتها بتزويد البلدان الأفريقية بالوسائل الكفيلة بتنفيذ الاتفاق.

- لقد أطلق على مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين "مؤتمر التنفيذ". ذلك أن اتفاق باريس لا ينص على وسائل التنفيذ، لاسيما فيما يخص الالتزامات المحددة وطنياً. ولا بد من إيجاد حلول لهذه المسائل خلال مؤتمر الأطراف.



ذلك أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لأفريقيا ألا تكون وسائل التنفيذ القائمة (البنود المتعلقة بتمويل المناخ ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات) غير ملائمة إطلاقاً لتسمح بالتنفيذ الشامل للالتزامات المحددة وطنياً في القارة. ولذلك فإنه من المهم أن يستعرض المؤتمر هذه المسألة ويتناولها بحيث تستجيب لمتطلبات التنمية في القارة.

- يجب تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وخطة التحول في أفريقيا لعام 2063، واتفاق باريس بطريقة متكاملة، مع جعل أولوية الأولويات المتمثلة في الوصول إلى الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً في صلب كل الجهود.
- يتيح الزخم الذي ينطوي عليه اتفاق باريس فرصة سانحة للبلدان الأفريقية لتستخدم ما تمتلكه من وفرة في موارد الطاقات المتجددة على الوجه الأمثل للدفع نحو تنمية منخفضة الكربون ومتكيفة مع تغير المناخ وتحقيق نمو شامل للجميع.
- يتيح اتفاق باريس أيضاً زخماً لإحداث نقلة نوعية نحو إحداث تحول هيكلي قائم على التصنيع الأخضر الذي يضيف قيمة إلى السلع الأساسية الأفريقية ويرفع مستوى القدرة التنافسية العالمية.
- هناك حاجة إلى العمل بأطر سياسية وتنظيمية ملائمة لجذب الاستثمارات والاستفادة من الموارد العامة لتعبئة القطاع الخاص وغيره من مصادر التمويل، بما في ذلك الموارد المحلية والسندات الخضراء وغيرها من الأدوات المبتكرة مثل سندات المعتزبين لتحقيق تنمية منخفضة الكربون ومتكيفة مع تغير المناخ وتحقيق نمو شامل للجميع.
- يجب أن تكون المبادرات الأفريقية - بما في ذلك تلك التي أطلقت في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (مثل مبادرة أفريقيا للطاقات المتجددة، ومبادرة التكيف في أفريقيا) - منسقة بشكل سليم على المستوى القاري، ويجب مواصلة تنفيذها على المستوى الوطني مع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2063.
- هناك حاجة ملحة لوضع إطار منسق لتعزيز دور الجهات الفاعلة من غير الدول في الإجراءات المتعلقة بالمناخ من خلال البرامج والمؤسسات الإقليمية. وفي هذا الصدد، هناك أيضاً حاجة ماسة لإعداد الجهات الفاعلة الأفريقية من غير الدول للمشاركة في الآلية والتعهد المحددة في المادة 6 من الاتفاق.
- تأثيرات تغير المناخ في أفريقيا آخذة في التعقيد أكثر فأكثر، مما أدى إلى بروز تهديدات جديدة وناشئة لحياة الناس وسبل عيشهم، وإلى الدفع بديناميات جديدة للهجرة والكوارث والنزاعات تؤدي بدورها إلى زيادة حجم التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ. وهناك ضرورة إلى إيجاد نهج شامل ومتكامل في مجال السياسات والتنفيذ لمواجهة هذه التهديدات.
- وجود معلومات مناخية رصينة وفي الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية للاسترشاد بها في وضع السياسات واتخاذ القرارات فيما يخص إدارة المخاطر المناخية. وبما أن وتيرة تغير المناخ تتسارع، فإن اتباع نهج أكثر تكاملاً وشمولاً لتوليد خدمات المعلومات المناخية وتجميعها وتقديمها واستخدامها من أجل تنفيذ اتفاق باريس، يعد بالتالي أمراً أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.



- ينبغي للبلدان الأفريقية تحفيز الاستثمار لإحداث تحول في القطاع الزراعي وذلك للاستفادة من الفرص المتاحة في العلاقة بين تغير المناخ والإنتاج الزراعي والتجارة من أجل تحقيق الثروة والقدرة على المنافسة العالمية، وخاصة لصغار المزارعين.
- ينبغي أن تستثمر البلدان في الفرص التي يتيحها تغير المناخ لإيجاد خيارات للشباب في اختيار سبل العيش، مثل الابتكارات في مجال الطاقة المتجددة والزراعة والتكنولوجيات السليمة بيئياً.
- هناك حاجة ملحة للتعاون داخل المناطق وفيما بينها من أجل الابتكار والبحث والتطوير لدعم إيجاد حلول لتغير المناخ.